

# مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٦٨

الثلاثاء، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد إبراهيم | (ماليزيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد إليتشيف |
| | الأردن | السيد الحمود |
| | إسبانيا | السيد أويارثون مارتشيسي |
| | أنغولا | السيد غاسبار مارتينس |
| | تشاد | السيد شريف |
| | شيلي | السيد صباغ مونيوث دي لا بينيا |
| | الصين | السيد ليو جيبي |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد ميننديث غراتيرول |
| | ليتوانيا | السيدة مورموكايتي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت |
| | نيجيريا | السيد أوغوو |
| | نيوزيلندا | السيد فان بوهيمن |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بريسمان |

## جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/426)

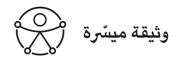
رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/444)



1518928 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في مالي**

**تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي** (S/2015/426)

**رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن** (S/2015/444)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد منجي حمدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/426، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/444، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد حمدي.

**السيد حمدي** (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أخاطب المجلس بصفتي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. إن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/426)، المعروض على المجلس، مُقدم عملا بالقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الذي أنشأ البعثة.

وإذ يناقش مجلس الأمن تجديد ولاية البعثة، أغتنم هذه الفرصة لتقييم التحديات التي تواجه البعثة واستعراض المنظورين القصير والمتوسط الأجل.

حضرنا يوم السبت الماضي ٢٠ حزيران/يونيه المرحلة الأخيرة من التوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وكان يوما عظيما للسلام في مالي ويوما تاريخيا. فلدينا اليوم اتفاق شامل وجامع، حيث وقع عليه جميع أطراف النزاع: الحكومة وتنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف. واستغرق التفاوض على الاتفاق أقل من عام بدعم من جهود الوساطة الدولية برئاسة الجزائر. وهو توافق في الآراء في المجالات السياسية والمؤسسية والأمنية والإنسانية والتنموية، سيمكن مواطني مالي من إعادة بناء دولتهم على أسس قوية.

وبالطبع، الاتفاق لا يعني إحلال السلام، لأن السلام لا يمكن إحلاله بمرسوم ولكنه يعمل على تهيئة ظروف ملائمة لبناء السلام ويحدد أفضل السبل لتحقيق ذلك. وبالطبع، الاتفاق ليس في حد ذاته مصالحة بين مختلف القبائل في مالي، ولكنه يوفر الأساس الذي سيتم إعادة بناء مالي عليه. وبالطبع، هناك تحديات كثيرة أمامنا لأن إعادة البناء أكثر صعوبة من التدمير. ولكنني مقتنع بتوفر حسن النية لدى أغلبية النساء والرجال والشباب من جميع المناطق في مالي والذين أتحدث معهم بشكل يومي.

خلال عملية التفاوض، دأبنا على تذكير أطراف النزاع والشعب المالي بالطابع الخاص للاتفاق الجديد مقارنة

بالاتفاقات السابقة. وشددنا، في جملة أمور، على مشاركة المجتمع الدولي، إما من خلال وجود بعثة الأمم المتحدة أو الوساطة خلال المفاوضات وكذلك في تنفيذ الاتفاق.

ومن الناحية العملية، لا يطلب شعب مالي ولا سيما سكان المناطق الشمالية إلا أمرا واحدا: الأمن وإعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما الصحة والتعليم. ولتحقيق ذلك، يجب إجراء حوار حقيقي مستمر بين أبناء مالي يستلهم روح التوافق ويؤسس على الثقة والاحترام المتبادلين. وفي هذا الصدد، أرحب بإدراج الحكومة لاتفاق السلام في برنامجها للسياسة العامة، الذي قدم قبل أسبوعين إلى الجمعية الوطنية.

ستكون الأسابيع والشهور المقبلة حاسمة الأهمية. ولا بد من الشروع في اتخاذ إجراءات ملموسة كي يبدأ شعب مالي في رؤية فوائد السلام ويشعر بها. وفي هذا الصدد، أوجه نداء قويا إلى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية فيما يتعلق بضرورة البدء في تمويل تنفيذ اتفاق السلام في أقرب وقت ممكن.

(تكلم بالإنكليزية)

بالرغم من التقدم الملحوظ على الصعيد السياسي، فإن الحالة الأمنية ما زالت هشة. وتمثل الانتهاكات التي وقعت مؤخرا لاتفاقات وقف إطلاق النار والاشتباكات تذكرة صارخة بتعقيد البيئة الأمنية في المناطق الشمالية من مالي وعدم إمكانية التنبؤ بها.

وإنني أرحب بانسحاب تحالف المنهاج من ميناكا، حيث تواصل البعثة تعزيز وجودها ودعم الترتيبات لضمان حماية المدنيين.

وإذا نُفِّذت البنود الأمنية في اتفاق السلام من قِبَل الأطراف في وقتٍ مناسب، وبصورة شاملة وتوافقية، يمكن تؤثر إيجاباً على جهودنا لإحلال الاستقرار في المناطق الشمالية. وهذه تشمل ترتيبات أمنية مؤقتة، بما فيها التجميع فضلاً عن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. ومن المتوقَّع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأسرة الأمم المتحدة أن تؤديا دوراً رئيسياً في هذه المجالات. ونجاح جهودنا المجتمعة يعتمد على التزام الأطراف وتصميمها على قبول تسويات وتنازلات تشتد الحاجة إليها من أجل المصلحة العليا لجميع الماليين. والحفاظ المستمر على عمليات وقف إطلاق النار دليل هام على ذلك.

إنَّ الموجة الأخيرة من العنف في بعض المواقع في الشمال أدَّت إلى عمليات تشريد واسعة للسكان. وهذا العبء المتزايد يُلقي عبئاً أثقل على موارد العائلات المضيفة، ومرافق الصحة والتعليم، والهياكل الأساسية للمياه والمرافق الصحية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنِّئ المجتمع الإنساني في مالي، بما يشمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على تعبئتهم واستجابتهم السريعة لمعالجة أزمة التشريد.

إنَّ اتفاق السلام يفتح أفاقاً لتعافي مالي ومنظوراتها طويلة الأمد، بهدف عكس اتجاه الانتكاسات الناجمة عن الأزمة السياسية والأمنية. فأعداد كبيرة من الأشخاص المشردين واللاجئين يعودون إلى بيوتهم على الرغم من الاحتياجات الإنسانية المُلحَّة. لذا، من الحيوي إعادة إرساء الخدمات الاجتماعية الأساسية سريعاً في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في مناطق العودة. ومن شأن ذلك تيسير إعادة إدماج الناس داخل مجتمعاتهم المحلية، وتهدئة التوترات المحتملة المتعلقة بالموارد الشحيحة وتوجيه أنشطة التعافي المبكّر ودعم الوئام الاجتماعي.

ويبقى شمال مالي إحدى أصعب البيئات لحفظ السلام. فمساحته، بيئته الجغرافية، مناخه القاسي وهياكله الأساسية بالغة السوء أو غير الموجودة ما برحت تشكل تحديات بارزة للبعثة. ومما يفاقم الحالة، يواصل المتطرفون العنيفون وأعداء السلام الآخرون مهاجمة قواتنا ومعسكراتنا عشوائياً. وأودّ أن

أغتنم هذه الفرصة لتقديم تعازيَّ إلى أُسر وحكومات حفظة السلام الذين سقطوا. وأود أيضاً توجيه امتناني وتحيتي إلى شجاعة جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ومن المرجَّح أن نواصل مجابهة تحديات أمنية وتنفيذية كبيرة في المستقبل القريب على الرغم من اتفاق السلام. لذا، من الأساسي أن تكون لدى البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة القدرات والإمكانات اللازمة للعمل بأمان وفعالية في مثل هذه الأجواء.

وإذ يبدأ مجلس الأمن المناقشات بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ينبغي عدم الاستخفاف بالتحديات ولا بالمخاطر المحدقة. غير أنَّ جهودنا والنتائج التي تحققت حتى الآن تُنبئ بأنَّ تلك التحديات غير مستعصية مع الالتزام والرؤية والموارد الكافية.

وفي المستقبل، من الأساسي تحديد أدوار المجتمع الدولي بوضوح في تنفيذ الاتفاق بالاستناد إلى المزايا النسبية. وبمقتضى ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملها إلى جانب شركاء آخرين، فمن الطبيعي لها أن تؤدي دوراً رائداً في دعم تنفيذ الاتفاق ميدانياً. وإنني أرى للبعثة دوراً هاماً بشكل خاص في دعم الأمن والدفاع، فضلا عن جوانب الاتفاق المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة. وستقدم البعثة أيضاً دعماً لعمل لجنة متابعة الاتفاق عبْر قيادة أمانته.

وقد قطعت مالي أشواطاً هامة في السنوات الثلاث الماضية، بفضل تضافر الجهود الوطنية والدولية. وأود أن أحيِّي الحكومة المالية، والحركات المسلحة والسكان على شجاعتهم وعزمهم على تسوية خلافاتهم سلمياً. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء فريق الوساطة، وبخاصة الجزائر، على التزامه وتفانيه طوال عملية المفاوضات. كما أود أن أشكر فرنسا والولايات المتحدة على دعمهما الثابت لمالي وللبعثة.

ختاماً، إنَّ اتفاق السلام يتيح فرصة لبدء التصدي للتحديات متعددة الجوانب التي تواجه مالي. والمسؤولية عن تنفيذ اتفاق السلام تقع بشكل رئيسي على عاتق الماليين أنفسهم، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمجتمع الدولي. ويحدوني الأمل في أنه يمكن توجيه الولاية المستقبلية للبعثة بشكل كامل يتلاءم مع عملية السلام، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة المتواصلة، والرصد الفعال لوقف إطلاق النار ودورٍ ريادي في تنفيذ الاتفاق.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد حمدي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ديوب.

**السيد ديوب** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب لوفد ماليزيا عن أصدق تهانئنا على تولِّيها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. كما أود أن أحيِّي وفد ليتوانيا على الأسلوب الذي أدار به أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

(تكلم بالفرنسية)

وأودّ الإعراب مجدداً عن عظيم امتنان فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وحكومة مالي وشعبها لمنظمتنا المشتركة، الأمم المتحدة، وللدول الأعضاء على دعمها متعدد الجوانب والثابت للعملية السلمية في مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ومن نفس المنطلق، أود أن أؤكد مجدداً ثقة حكومة مالي بالوساطة الدولية بقيادة الجزائر، التي شملت الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون

الإسلامي والدول المجاورة مثل بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا وتشاد.

وأودّ أن أشكر بشكل خاص فرنسا على دورها ومساهمتها الحاسمة وجميع تضحياتها في مالي. وأحيِّي أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية على الدور الحاسم الذي أدَّته في عودة السلام والاستقرار إلى بلدنا. وإنني أغتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، على التزامه الشخصي بالسلام والمصالحة في مالي، وأيضا بالاستقرار في منطقة الساحل عموماً.

وإنني أقدِّم خالص آيات شكر الشعب المالي إلى جميع الدول الصديقة والمنظمات الدولية الشريكة التي أظهرت تضامنها مع مالي بإرسال أبنائها، وخبرائها غالباً، للدفاع عن القيم الكامنة وراء إنسانيتنا. وأقدِّم تحية رسمية لذكرى جميع الضحايا - مدنيين وجنوداً، ماليين وأجانب - الذين سقطوا في ساحة الشرف في مالي دفاعاً عن كرامة البشرية وحريتها وديمقراطيتها.

وأجدد التضامن الفعلي لحكومة مالي وشعبها مع حكومات وشعوب النيجر، تشاد وكينيا، عقِب الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي أوقعت عدداً كبيراً من الضحايا، ولا سيما بين السكان المدنيين.

لقد أحاطت حكومة مالي عِلماً بتقرير الأمين العام بشأن تطور الحالة في مالي (S/2015/426)، وتودّ أن تشكر صديقنا السيد مُنجي حَمدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أذكر من البداية أنَّ التقرير بحاجة إلى استكمال، لأنه لم يوفَّق إلى ذكر التطورات الإيجابية الأخيرة، بما فيها ما يتعلق بعملية السلام، التي بدأت منذ ١٥ أيار/مايو.

وإنني ممتنٌّ امتناناً خاصاً لاجتماعي مع مجلس الأمن صباح اليوم، في هذه المرحلة حيث أحرزت عملية السلام والمصالحة في مالي تقدماً كبيرا في الاتجاه الصحيح، كما يتضح من إنجاز اتفاق باماكو بشأن السلام والمصالحة في مالي.

وفعلا، بعد التوقيع في ١٥ أيار/مايو على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الناشئ من عملية الجزائر، من جانب حكومة مالي وائتلاف تحالف الجماعات المسلحة وأعضاء تحالف التنسيقية، نرحب بالتوقيع على الاتفاق في ٢٠ حزيران/يونيه في باماكو من جانب أعضاء التنسيقية الآخرين الذين لم يوقعوا على الاتفاق في السابق. وتحظى مالي الآن باتفاق سلام توافقي سيعمل بوصفه الإطار العام للتسوية المستدامة لجميع أبعاد أخطر أزمة في تاريخ بلدنا. وهذا الاتفاق سيكون خاتمة التصديق النهائي على تحقيق المصالحة فيما بين أبناء مالي.

ويشكل اتفاق باماكو توافقا متوازنا يأخذ بعين الاعتبار الشواغل المشروعة لجميع الأطراف مع احترام وحدة مالي وسلامة أراضيها والطابع العلماني والجمهوري للدولة. كما يهيئ الاتفاق الظروف لتحقيق الاستقرار الطويل الأمد، لأن الأمة المالية المتصالحة ستكافح بصورة فعالة وبلا كلل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والشبكات الإجرامية الأخرى، لا سيما في مجال الهجرة غير القانونية.

ومع ذلك، لا يكفي بحد ذاته توقيع جميع الأطراف المالية على الاتفاق. ولا تزال الصعوبة الأكبر في الوقت الحالي هي التنفيذ الفعال والكامل لأحكام هذا الصك القيم، وعلي أن أؤكد، والتاريخي. وحكومة مالي، من جانبها، وبموجب سلطة رئيس الجمهورية، السيد إبراهيم بوبكر كيتا، تجدد التأكيد مرة أخرى على عزمها الثابت على الوفاء بجميع التزاماتها بموجب الاتفاق. ونتوقع الالتزام نفسه من الأطراف المالية الأخرى، التي لا نشك في حسنة نيتها والتزامها بالمسألة. كما

نناشد المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته ومواصلة تقديم دعمه للتنفيذ الدقيق والكامل للاتفاق.

وكما يعلم أعضاء المجلس، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٦٤ (٢٠١٤) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وإذ يستعد المجلس مرة أخرى لتمديد تلك الولاية، أود أن أؤكد على أن ولاية البعثة في المستقبل ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الإيجابية التي حصلت في عملية السلام المالية. وفي ذلك الصدد، تود الحكومة أن تستند الولاية المقبلة للبعثة بشكل أساسي إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، على نحو ما أبرزه قبل لحظة الممثل الخاص للأمين العام.

ونرى أنه ينبغي أن تدعم بعثة الأمم المتحدة ما يلي: الحوار السياسي والمصالحة الوطنية؛ وجهود الحكومة في مجال تحقيق الأمن والاستقرار وحماية السكان المدنيين؛ وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد؛ وإعادة بناء قطاع الأمن المالي؛ وتعزيز حقوق الإنسان والتمسك بها؛ وتقديم المعونة الإنسانية. وعلى وجه التحديد، وبالنظر للدروس المستفادة في الأوقات الأخيرة، تطلب حكومة مالي من أعضاء مجلس الأمن مراعاة أولويات معينة في الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة.

أولا، فيما يتعلق بدعم العملية السياسية الرامية إلى تسوية الأزمة وضمان تحقيق المصالحة في مالي، تدعو الحكومة مجلس الأمن إلى إسناد ولاية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة السلطات المالية وجميع الأطراف المالية على تنفيذ الاتفاق بصورة فعالة وكاملة. وتكتسي أهمية خاصة مواصلة مهام المساعي الحميدة التي تضطلع بها البعثة، وتهدف إلى توقع النزاعات ومنع نشوبها وتسويتها والحد من آثارها؛ وتقديم الدعم للجنة المتابعة، بقيادة الجزائر، ودعم الدور المحوري الذي ستضطلع به حكومة مالي في تنفيذ الاتفاق؛ وتعزيز التعاون بين البعثة والسلطات المالية، وهي نقطة أود أن أؤكد عليها بشكل خاص؛ وإعادة إرساء الثقة بين البعثة وشعب مالي، وهو ليس معاديا بأي حال من الأحوال لتدخل القوة في البلد – بل الأمر عكس ذلك تماما. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الموارد البشرية والمادية والمالية للبعثة بغية التصدي للتحديات المتعلقة بتحقيق الأمن والتعافي المبكر والتنمية في تنفيذ ولاية هذه الأداة الهامة.

إن الأولوية الثانية لحكومة مالي هي تحقيق الأمن والاستقرار وحماية المدنيين. وهي تناشد مجلس الأمن مرة أخرى أن يأذن للبعثة بمساعدة السلطات المالية على تحقيق الاستقرار في المناطق الحضرية الرئيسية، لا سيما مناطق البلد الشمالية، والقضاء على التهديدات واتخاذ خطوات لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق. وعلى المجلس أيضا أن يجدد موافقته على دعم البعثة للسلطات المالية لكي تنسق الجهود الدولية الرامية إلى تجميع أفراد الجماعات المسلحة؛ ووضع وتنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتفكيك تلك الجماعات. كما أن على المجلس أن يجدد موافقته على أن تقوم البعثة بحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، لا سيما النساء والأطفال المهددين من جراء النزاع، وعلى وجه الخصوص، من يقعون ضحايا للعنف الجنسي.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب دعوة البعثة إلى توسيع وجودها في شمال البلد، لا سيما المناطق التي يتعرض فيها المدنيون للخطر؛ ودعم تنفيذ وقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة على أرض الواقع؛ وتعزيز عمليات تنسيق البعثة التشغيلي مع قوات الدفاع والأمن المالية. ويجب أن يوضع في الوقت المناسب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو أمر هام لتنفيذ الاتفاق، ويجب أن يكون بإمكان جميع المقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة الذين لا ينضمون إلى قوات الدفاع والأمن الاستفادة من برامج إعادة التأهيل الاجتماعية – الاقتصادية.

ونرى أن على المجلس أن يطلب على وجه الخصوص تشغيل الكتائب اللازمة لقوة الانتشار السريع التابعة لبعثة الأمم المتحدة، وهو أمر لم يحصل بعد بالرغم من توخي إنشاء القوة في القرار ٢١٦٤ (٢٠١٤).

وثانيا، ينبغي أيضا أن تصبح آلية مراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاق قادرة على مزاولة عملها. وثالثا، لن نتوقف عن المطالبة بأنه يلزم أن توفر للبعثة الموارد اللازمة مثل المروحيات والطائرات بدون طيار مع تأمين زيادة قدرات البعثة. وبعد ذلك يجب الموافقة على استخدام جميع الوسائل المملكة لمنع وتجنب تهديد الجماعات المسلحة وعودة هذه الجماعات والمتجرين بالمخدرات والقوى الأخرى المعادية لتنفيذ الاتفاق – بما في ذلك، وأؤكد مجددا، إنشاء قوة إقليمية للانتشار السريع، وهو أمر دعت إليه مؤخرا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي. كما أن على مجلس الأمن أن يطالب بالتمييز الواضح بين الجماعات المسلحة التي وقعت على الاتفاق والجماعات الإرهابية والمتجرين بالمخدرات والقوى المعادية الأخرى.

وتتمثل الأولوية الثالثة لحكومة مالي في تقديم الدعم لإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، ولإعادة بناء قطاع الأمن المالي، ولتعزيز حقوق الإنسان والتمسك بها، ولتقديم المعونة الإنسانية. وتود الحكومة أن تأخذ الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة بعين الاعتبار ما يلي.

أولا وعلى سبيل الأولوية المطلقة تقديم الدعم إعادة بسط سلطة الدولة، ولإعادة بناء قطاع الأمن وللخدمات الاجتماعية الأساسية. وسيشكل تقديم ذلك الدعم اختبارا أوليا لالتزام جميع أطراف الاتفاق ومصداقيتهم.

وقد أشار الممثل الخاص للتو إلى مطالبة الناس بإعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهذا صحيح تماما. لكنهم قبل كل شيء، يطالبون على وجه التحديد باستعادة الدولة في مالي، مما سيمكننا من تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة الإدارة واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية وإيجاد حد أدنى من الأمن. وهنا، يجب أن أؤكد أيضا أهمية مساعدة السلطات في مالي من خلال التدريب وأشكال أخرى من الدعم لإزالة الألغام وتدمير الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ويتمثل موضوع آخر في ضمان أمن القوافل الإنسانية، بما في ذلك عن طريق فتح ممرات إنسانية وتنفيذ حزمة مساعدات إنسانية للطوارئ. وأود أن أؤكد على المسألة الأخيرة المتعلقة بتوفير حزمة مساعدات إنسانية للطوارئ. وهذه ليست مشكلة جديدة. فخلال عملية التفاوض، طرح ممثلو الحكومة على بساط البحث ضرورة موافقة جميع الأطراف على الحد الأدنى من حزمة إجراءات إنسانية، من شأنها التخفيف من معاناة الشعب. وللأسف، لم تلق هذه الفكرة الدعم المأمول، ولكن الآن بعد التوقيع على الاتفاق، فإن ذلك يشكل إحدى المهام ذات الأولوية القصوى التي ينبغي لنا معالجتها بمساعدة من الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات التي تندرج هذه المسألة ضمن اختصاصها، إلى جانب المساعدة من شركائنا الماليين.

ويلي ذلك مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بكل أنواعه في إطار التعاون بين عملية برخان والقوات المسلحة المالية من جهة، وبين بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة وقوات الأمن المالية، من جهة أخرى. وبالطبع، يتعين أن تكون هذه الأطراف الثلاثة جميعا قادرة على العمل جنبا إلى جنب، على أن تكون القوات المالية في الصدارة.

ثم يأتي دعم السلطات الوطنية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات. وفي رأينا، ينبغي أن تكون هذه النقطة بالذات أحد الأحكام الجديدة في القرار الجديد. وصحيح أنه يمكن وضع إطار لمكافحة الإرهاب بمساعدة قوة برخان. وتشكل الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، مصدرا من مصادر تأجيج الصراع، وطالما

أننا لا نتعامل بشكل صحيح مع هذه المسألة، والتي لا يعالجها الاتفاق بما فيه الكفاية، فإننا لن نصل إلى حل نهائي لهذه الأزمة لأن المخدرات تشكل مصدر تمويل كل طرف من أطراف هذا الصراع. وبالتالي، أعتقد أنه من الضروري للغاية أن نطلق، بمساعدة الأمم المتحدة وكل شريك معني، مبادرة قوية لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

بعد ذلك يأتي دعم تنظيم الانتخابات وتأمينها، لا سيما الأمور المتعلقة بإعادة التنظيم السياسي والإقليمي في البلد من خلال عملية الهيكلة الإقليمية، وكذلك في عملنا من أجل تنفيذ مشاريع هيكلية تهدف إلى إفادة الناس والمناطق المتضررة من الأزمة.

وبعد القرارات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمة كل منهما، اللذين عقدا يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو في أكرا و ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه في جوهنسبرغ على الترتيب، فإن حكومة مالي تود أن تحث مجلس الأمن على أن يضمن بدوره أن يكون للقوات المسلحة المالية وحدها الحق والشرعية لبسط سيطرتها على أي منطقة من أراضيها الوطنية كجزء من مهمتها السيادية لتأمين حدود البلد وشعبه وممتلكاته. ومن ثم، فإن أي إجراء مماثل من قبل قوات غير نظامية هو عمل غير قانوني ويجب أن ينتهي، وينبغي أن يدعم الاتفاق ذلك.

وعلاوة على ذلك، يوصي الأمين العام في تقريره الحالي بنشر ٤٠ مراقبا عسكريا. وتحيط الحكومة علما بالتوصية ولكنها تطلب استحداث وظائف ضباط اتصال للعمل مع القوات المسلحة وقوات الأمن في مالي، بحيث يمكن تدارك أوجه القصور في التعاون والتنسيق بين قواتنا وقوات الأمم المتحدة.

وأود هنا التعليق على اقتراح نشر ٤٠ مراقبا عسكريا، لأننا نعتقد أنه من المهم أن توضح الأمانة العامة المفهوم وأن تشير بقدر أكبر من التحديد إلى الكيفية التي ستعمل بها هذه العناصر الإضافية مع تلك المنتشرة بالفعل، بما في ذلك كل من اللجنة التقنية المشتركة المعنية بالأمن ووحدات المراقبة المتنقلة، والكيفية التي ستعمل بها معا وماذا سيكون دور الحكومة فيما يتعلق بعمليات المراقبة التي ستضطلع بها. ونحن على استعداد تام لمواصلة الحوار مع أصدقائنا في الأمم المتحدة والأمانة العامة حول هذه القضية، ونعتقد أن ذلك من شأنه أن يمكننا من المضي قدما.

إن حكومة مالي قلقة للغاية أيضا جراء تطور الأنشطة الإرهابية والاتجار بالمخدرات في المنطقة. وألاحظ أن التقرير يتناول تلك الشواغل الرئيسية بشكل عابر فحسب، وفوجئت في واقع الأمر بعدم الإشارة إلى الإرهاب في أي جزء من التقرير. وهذه مسألة خطيرة. فما الذي تغير في مفرداتنا؟ إننا نعلم ما تكبدته البعثة من خسائر فادحة بموت ٥٠ جنديا من أفرادها، أساسا بسبب الإرهاب. ونحن نتساءل جميعا لماذا لا تتم الإشارة للإرهاب على هذا النحو في تقرير الأمين العام.

ومن أجل مواجهة ذلك التهديد، تدعو حكومة مالي مجلس الأمن إلى النظر بعناية في إمكانية الإذن بنشر قوة إقليمية للرد السريع تتولى إنشاءها بلدان المنطقة. وأنا أدرك أنه ليس ثمة حماس كبير لهذه الفكرة في الوقت الحالي، ولكنني أود أن أشرح وجهة نظري. فأنا أعتقد أننا يجب أن نلقي نظرة أعمق على المسألة. وقد تم تكليف الاتحاد الأفريقي بالنظر مرة أخرى في هذا الخيار، والاتصال بالأمم المتحدة وعملية برخان سعيا للحصول على دعمهما.

والهدف الأساسي من هذه المبادرة ليس استبدال العمليات الجارية بالفعل، ونحن نرحب بشكل خاص بما تقوم به عملية برخان لإنقاذ الأرواح في إطار مكافحتها للإرهاب، ولكننا نعرف أيضا أنه من المهم بناء القدرات في بلد مثل مالي، على غرار جيراننا بوركينا فاسو وتشاد والجزائر وموريتانيا

والنيجر، وهي قدرات تمكننا من مكافحة هذه التهديدات على المدى الطويل. وكما نعلم، فإن الإرهاب ليس له تاريخ صلاحية. وهذه معركة ستستمر، وبلداننا بحاجة للمساعدة في بناء قدراتها الخاصة. وفي غضون ذلك، سيتعين علينا الاعتماد على القدرات الموجودة بالفعل، ولكن من المهم للغاية بالنسبة لنا عدم حرماننا من الفرصة للنظر في كيفية إنشاء قوة تدخل إقليمية. وإذا وجدنا شيئا أفضل، فذلك أفضل بكثير، ولكن الشيء المهم هو أن نبدأ في بناء القدرات الإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب لأن جنودنا، وليس جنود البلدان الأجنبية فحسب، هم الذين ينبغي أن يضعوا أرواحهم على أكفهم دفاعا عن هذه القضية. ونحن على استعداد لتقديم هذه التضحيات من أجل ما نطلبه، لكننا نطلب أن يجري تدريب وحداتنا وتجهيزها بشكل كاف حتى تكون قادرة على خوض هذه المعركة.

وأود أن أنتهي من حديثي كما بدأت، وذلك بالتأكيد مرة أخرى على أن عملية السلام في مالي قد حققت تقدما كبيرا وحقيقيا وهاما في اتجاه تحقيق المصالحة الوطنية والتنمية المتناغمة للبلد ككل، لكي يكون في البلد متسع لجميع أبنائه وبناته. إنهم جميعا أبناء مالي، ولهم جميعا الحق في العيش بكرامة في بلدهم والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية في مالي.

ولذلك، فإن مرحلة التنفيذ التي بدأت ستشكل الخطوة الأهم في ذلك كله. ورغم أنها ستكون بلا شك مرحلة صعبة ومعقدة، فمن حسن حظنا على الأقل توفرنا على خارطة طريق، لأن لدينا اتفاق السلام والمصالحة الذي يحدد الخطوات القادمة. وبالنيابة عن حكومة مالي، أود أن أكرر مرة أخرى عزمها على الوفاء بجميع التزاماتها والعمل بشكل شامل مع جميع المشاركين من أبناء مالي لضمان تنفيذ عملية تمسك مالي بزمامها وتشمل أعضاء من المجتمع المدني الذين يطالبون أيضا بالحق في المشاركة في استعادة السلام والمصالحة في بلدنا.

وخلال الأيام القليلة القادمة، ستنشئ الحكومة آلية وطنية مسؤولة عن تنفيذ الاتفاق. ولجنة الرصد الدولية المنصوص عليها في الاتفاق، والتي أنشئت في باماكو في ٢٠ حزيران/يونيه على هامش حفل التوقيع، جاهزة لبدء عملها.

وفي هذا الصدد، فإننا نتوقع، ونأمل ونطالب بأن تؤدي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دوراً مهماً.

ونعتقد أن الآلية الوطنية ينبغي أن تتولى زمام المبادرة في تنفيذ الاتفاق. ويمكن أن تكون حلقة الوصل مع لجنة المتابعة الدولية المنصوص عليها في الاتفاق، وأن تكون أداة الملكية الوطنية لعملية التنفيذ التي سيقوم بها رجال ونساء مالي. وستوفر الحكومة كل الموارد البشرية والمادية اللازمة للعمل في هذا الصدد.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه والوفاء بالتزاماته من أجل التنفيذ الفعال والشامل لاتفاق باماكو، ضمانة الاستقرار الدائم في مالي وفي المنطقة. ولا يساورني شك في أن مجلس الأمن سوف يضطلع بدوره كاملا في هذا الصدد.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ديوب على بيانه.

لا توجد أي أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.